حكم تقديم مِنْ ومجرورها على أفعل التفضيل

لا يجوز تقديم مِنْ ومجرورها على أفعل التفضيل ؛ لأنّ من ومجرورها بمنزلة المضاف إليه ، والمضاف إليه لا يتقدّم على المضاف ؛ تقول : زيد أفضل من عمرٍو ، ولا يجوز تقديم (من عمرٍو) على أفعل التفضيل (أفضل) إلاَّ إذا كان المجرور بها اسم استفهام ، أو مضافا إلى اسم استفهام فإنه يجب حينئذ تقديم مِنْ ومجرورها ، نحو : مِمَّنْ أنتَ خيرٌ ؟ ومِنْ أَيِّهِمْ أنت أفضلُ ؟ ومِنْ غلامِ أيِّهم أنتَ أفضلُ ؟ وذلك لأنّ الاستفهام له الصَّدارة .

ولا يجوز تقديم غير الاستفهام ، وقد وردَ التقديم شذوذاً في غير الاستفهام . وهذا هو معنى قوله : " ولدى إخبارٍ التقديمُ نَزْراً وردَا " ومنه قول الشاعر :

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ بَلْ ما زَوَّدَتْ مِنْه أَطْيَبُ

فقد قدَّم الشاعر الجار والمجرور (منه) على أفعل التفضيل ، وليس المجرور اسم استفهام ، ولا مضافاً إلى اسم استفهام ؛ ولذلك كان التقديم شاذًّا .

قال الشاعر :

وَلاَ عَيْبَ فِيها غَيْرَ أنَّ سَرِيعَها قَطُوفٌ وأَنْ لا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

وقال الآخر :

إذا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْماً ظَعِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

عين الشاهد ، وما وجه الاستشهاد في البيتين السابقين ؟

الشاهد : قوله (مِنْهنَّ أكسلُ) وقوله (من تلك الظعينة أملح) .

وجه الاستشهاد : تقدَّم الجار والمجرور في البيتين على أفعل التفضيل (أكسل ، وأملح) مع أنّ المجرور ليس اسم استفهام ، ولا مضافاً إلى اسم استفهام ، وذلك شاذّ .

ما عمل أفعل التفضيل ؟ وما شرط رفعه الاسم الظاهر ؟

أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر في كلّ لغة (اتِّفاقاً) فقولك : محمدٌ أجملُ من خالدٍ ، الفاعل فيه ضمير مستتر تقديره (هو) عائد إلى محمد .

ولا يرفع اسماً ظاهراً ، ولا ضميراً بارزاً إلا قليلاً ، وقد يرفع الاسم الظاهر قياساً بشرط ، هو : أن يَصْلُحَ لوقوعِ فِعْلٍ بمعناه موقعه ، ويتحقّق ذلك في كل موضع وقع فيه أفعل بعد نفي ، أو

شِبهه ، وكان مرفوعه أجنبياً مُفَضَّلا على نفسه باعتبارين ، فإذا تحقَّق ذلك رفع الاسم الظاهر كثيراً ، نحو : ما رأيت رجلاً أحسنَ في عَيْنِه الكُحْلُ مِنه في عَيْنِ زيدٍ (هذه تُسمَّى مسألةَ الكُحْلِ) فالكحلُ : فاعل مرفوع بـ (أحسن) وذلك لِصِحَّة وقوع فعل بمعناه موقعه ولايَفْسُد المعنى ؛ فيصحّ أن تقول : ما رأيت رجلا يحسنُ في عينه الكحلُ كحسنه في عين زيد ؛ وإنما صحَّ ذلك لكون أفعل التفضيل وقع بعد نفي (ما رأيت) ولأن مرفوعه (الكحل) أجنبيّ ؛ لأنه لم يتصل به ضمير الموصوف الذي يدلّ على صِلَة بين أفعل وموصوفه ؛ ولأن المرفوع (الكحل) مفضَّل على نفسه

باعتبارين ، باعتبار كونه في عين زيد ، وباعتبار كونه في عين زيد أفضل من كونه في عين أخرى . ومن ذلك قوله ﷺ : " مَا مِنْ أيامٍ أحبَّ إلى اللهِ فيها الصَّومُ مِنه في عَشْرِ ذِي الحجَّةِ " فالصوم : فاعل مرفوع بـ (أحبَّ) .

ومنه قول الشاعر : **أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً وأَخْوَفَ إلاَّ مَا وَقَى اللهُ سَارِيَا**

فركبٌ : فاعل مرفوع بـ (أقلّ) وإنّما جاز رفعه الاسم الظاهر لتحقّق الشرط المذكور .

أمّا إذا لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرفع اسما ظاهراً إلاّ قليلاً ، وذلك في لغةٍ ضعيفةٍ حكاها سيبويه ،كقولهم : مررتُ برجلٍ أكرمَ منه أبوه . فأبوه : فاعل مرفوع بـ (أكرم) وهذه لغة ضعيفة كما ذكرنا ؛ وذلك لعدم صحة وقوع فعل بمعناه موقعه ، ويتضح ذلك في عدم سبقه بنفي ، أو شبهه . وهذا هو معنى قول الناظم : " ورفعه الظاهر نزرٌ " (أي قليل) .

أمّا قوله : " **ومتى عاقبَ فعلا فكثيراً ثَبتَا** " فهو يشير إلى أنّ رفعه الاسم الظاهركثير ، وقياسيّ مطَّرِد إذا صلح وقوع فعل بمعناه موقعه ، وذكر مثالا على ذلك ، وهو : لن تَرَى في النَّاس من رفيقٍ أولى به الفضلُ من الصَّدِّيقِ .

فالفضل : فاعل مرفوع بـ (أولى) .